وثيقة توضيحية

ICRC

المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني

معلومات أساسية 1

الهدف الشامل: تجديد الإرادة السياسية 2

سبعة مسارات عمل لمواجهة التحديات المعاصرة الماثلة أمام القانون الدولي الإنساني 2

المجموعة 1: تعزيز سبل منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني 4

1. الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات 4
2. اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني 5
3. القانون الدولي الإنساني والسلام 6

المجموعة 2: بناء فهم مشترك للحماية الفعالة في النزاعات المسلحة 7

4. حماية البنية التحتية المدنية 7
5. المستشفيات: تحقيق حماية مجدية في النزاعات المسلحة 8
6. تكنولوجيات المعلومات والاتصالات 9
7. تحديث مفهوم الحرب البحرية 10

مشاركة الدول في المبادرة 11

التواصل معنا 11

الملحق الأول – العرض البياني للمبادرة العالمية 12

الملحق الثاني – الجدول الزمني 13

معلومات أساسية

إن القانون الدولي الإنساني مجموعة قوية من القوانين. والتزمت الدول، حين اعتمدت اتفاقيات جنيف قبل 75 عاماً، بمجموعة مفصّلة من القواعد التي تحمي الأشخاص في النزاعات المسلحة. ومع مرور الوقت، حظيت اتفاقيات جنيف بتصديق عالمي وأصبح القانون الدولي الإنساني أكثر شمولاً من خلال تطوير القانون العرفي وقانون المعاهدات.

ولكن رغم وجود توافق عالمي في الآراء يدعم اتفاقيات جنيف، فمن الصادم أن يظل الالتزام حتى بأبسط القواعد الإنسانية الأساسية غير كاف في مناطق الحرب اليوم. وتظهر النزاعات الدائرة اليوم، بطرق مروّعة ومدمّرة، أن القانون الدولي الإنساني يواجه تحديات كبيرة في توفير حماية فعالة ومجدية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.

وفي الوقت ذاته، يتزايد عدد النزاعات المسلحة. فاليوم، سجّلت اللجنة الدولية وجود أكثر من 120 نزاعاً، علماً بأن الكثير منها مستمر منذ عقود ويفرض تكاليف بشرية واجتماعية وبيئية واقتصادية أشد دماراً من ذي قبل، ودون أي حل سلمي يلوح في الأفق.

واللجنة الدولية على اقتناع بأنه يمكن عكس هذا الاتجاه، بل ويتعيّن عكسه. ونعلم من خلال عملنا عند خطوط المواجهة لعقود من الزمن أن احترام القانون الدولي الإنساني ينقذ الأرواح ويصون كرامة الإنسان. ويمكن الامتثال لقواعد الحرب إذا توفّرت الإرادة السياسية لتنفيذ ما تنص عليه اتفاقيات جنيف.

وفي العديد من النزاعات، اختارت الأطراف المتحاربة احترام القانون الدولي الإنساني، وأظهرت أنه يمكن احترامه، وحماية ضحايا الحرب من عسكريين ومدنيين. ورغم قلّة هذه الأمثلة التي تدل على احترام القانون الدولي الإنساني، فهي يمكن أن تشكل مصدر إلهام وتوجيه لنا للمثابرة في عملنا على تحسين احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات.

واليوم، يقف القانون الدولي الإنساني عند مفترق طرق.

وتسعى المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني، التي أطلقتها البرازيل والصين وفرنسا والأردن وكازاخستان وجنوب أفريقيا واللجنة الدولية، إلى الإسهام في تمهيد الطريق المفضي إلى وقف دوامة عدم احترام القانون الدولي الإنساني واليأس. وتهدف المبادرة العالمية إلى التغلب على الانقسامات وحالات الجمود السياسية، ولو في سبيل استعادة أقل قدر من الإنسانية في الحروب. والقانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القوانين التي لا تتضمن فحسب أهم الالتزامات الأساسية التي وافقت عليها جميع الدول، بل توفّر أيضاً توجيهات عملية بشأن كيفية الحفاظ على حياة الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو كفّوا عن المشاركة فيه، وسلامتهم البدنية وكرامتهم، حتى في الظروف القصوى في النزاعات.

وتتمثل أهداف هذه المبادرة فيما يلي: أولاً، جعل القانون الدولي الإنساني أولوية سياسية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وثانياً، إعادة تركيز النقاش بشأن النزاعات المسلحة على الحاجة الملحة إلى أن يضع المجتمع الدولي سقف توقعات أعلى لأطراف النزاع من أجل التطبيق العالمي والمنتظم والأمين للقانون الدولي الإنساني؛ وثالثاً، بدء عملية ترمي إلى مناقشة التحديات بشأن مواضيع محدّدة تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، مثل منع الانتهاكات أو قواعد سير الأعمال العدائية، من أجل وضع توصيات واضحة لمعالجتها. وستعدّ المبادرة توصيات ملموسة وعملية لمواجهة هذه التحديات؛ وستُتوّج باجتماع تاريخي بشأن احترام مبدأ الإنسانية في الحروب يُعقد بحلول نهاية عام 2026.

وإننا ندعو جميع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف للانضمام إلى هذه المبادرة من أجل ترسيخ إرادة سياسية مستدامة لاحترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له وتنفيذه، مدفوعة في ذلك بهدف موحّد ألا وهو استخدام القانون الدولي الإنساني إطاراً توجيهياً من أجل تخفيف المعاناة والمساعدة في توجيه النزاعات المسلحة نحو حلّ سلمي.

الهدف الشامل:
تجديد الإرادة السياسية

تستند المبادرة إلى الإقرار بأن تحسين احترام القانون الدولي الإنساني لن يتحقّق دون التزام سياسي قوي. وستعمل المنظمة، بقيادة رئيسة اللجنة الدولية، مع جميع الدول لحشد الدعم من أجل تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني واحترامه.

ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل الدول الست التي أطلقت المبادرة إلى جانب اللجنة الدولية - وهي البرازيل والصين وفرنسا والأردن وكازاخستان وجنوب أفريقيا - مع اللجنة الدولية على ضمان وجود دعم عالمي للمبادرة، وحشد الإرادة السياسية عبر جميع القارات، ودعم اللجنة الدولية في شق طريق يفضي إلى اجتماع ناجح بشأن احترام مبدأ الإنسانية في الحروب، يُعقد في عام 2026.

وستُنظّم خلال العامين المقبلين سلسلة من جلسات الإحاطة لجميع الدول، ولا سيما من خلال البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك، لمشاركة معلومات مُحدّثة منتظمة عن مسارات العمل المختلفة، والمحافظة على دعم عالمي للمبادرة. وستفيد هذه الجلسات أيضاً في مناقشة التخطيط اجتماع عام 2026.

وإضافة إلى ذلك، سيُنشأ مجلس استشاري لدعم اللجنة الدولية في صياغة استراتيجية المبادرة الشاملة ومسارات عملها المختلفة، وفي التعامل مع التحديات المحتملة. ومن المتوقع أن يتألف المجلس الاستشاري من ممثلين رفيعي المستوى من الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية سيشاركون بصفتهم الشخصية.

سبعة مسارات عمل لمواجهة التحديات المعاصرة الماثلة أمام القانون الدولي الإنساني

ستتألف المبادرة من سبعة مسارات عمل متزامنة وستشمل إجراء مشاورات مع الدول والأوساط العسكرية والجمعيات الوطنية والخبراء الأكاديميين وغيرهم، وستُعدّ توصيات ملموسة وعملية لمواجهة هذه التحديات.

وستتمحور مسارات العمل الموضحة بمزيد من التفصيل أدناه حول مجموعتين. وستشمل المجموعة الأولى ثلاثة مسارات عمل مخصصة لتحسين منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وهي: 1) جمع الممارسات الجيدة في أنشطة منع الانتهاكات وتعزيز هذه الممارسات، و2) تقوية اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني، و3) الاستفادة من الروابط القائمة بين القانون الدولي الإنساني والسلام. أما المجموعة الثانية، فستتمحور حول بعض المسائل القانونية المختارة التي تتعلّق بأشد آثار النزاعات تدميراً اليوم وفي المستقبل، وتشمل أربعة مسارات عمل إضافية تهدف إلى بناء فهم مشترك للحماية الفعالة أثناء النزاعات المسلحة، وهي: 4) حماية البنية التحتية المدنية، و5) حماية المستشفيات والمرافق الطبية، و6) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النزاعات المسلحة، و7) الحرب البحرية.

ومسارات العمل هذه بعيدة تماماً عن كونها قائمة شاملة للتحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة. ومن هذا المنطلق، ليست المبادرة عملية تنقيح شاملة للقانون الدولي الإنساني، ولا تطمح إلى وضع قواعد دولية جديدة، بل هي جهد مشترك لتعزيز القانون الدولي الإنساني وعنصر مكمّل لتركيز عالمي متجدد على النهوض بخطة للسلام، وتعزيز حماية المدنيين، وتقوية نُظم الحكم العالمية، وبالتالي ضمان تعاون دولي وحماية أكثر فعالية لأولئك المتضررين من النزاعات المسلحة.

وسيكون لكل مسار عمل تخطيطه ومعالمه الخاصة، وطرقه المختلفة للتشاور مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى حيثما كان ذلك مناسباً (الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وغيرها). ومن المتوقع أن يتلقّى كل مسار عمل دعماً من دولتين أو ثلاث دول تشارك في رئاسته. وستسعى جميع المناقشات والمشاورات خلال هذه المبادرة العالمية إلى أن تظل خالية من أي بعد سياسي وغير مرتبطة بسياق معيّن. ولن تكون مسارات العمل محصورة بسياق مُحدّد، بل ستجمع كلّها ممارسات جيدة موجودة في شتى أنحاء العالم.

وستسفر جميع مسارات العمل عن حصيلة نهائية تساهم في تحقيق الهدف العام للمبادرة المتمثل في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وتوفير تدابير ملموسة وعملية للدول، وللجهات الفاعلة الأخرى حيثما كان ذلك مناسباً.

وستكون جميع مسارات العمل متاحة لكافة الدول، إذ تهدف هذه المبادرة العالمية إلى تحقيق انتشار عالمي، وبذل جهود مخصّصة لضمان مشاركة مختلف الأقاليم. ومن المتوخى أن تعرب الدول عن اهتمامها بالتشارك في رئاسة مسارات العمل.

وستعمل اللجنة الدولية، حيثما كان مناسباً، في شراكة مع المؤسسات الأكاديمية أو الشركاء الآخرين لتولي قيادة مضمون العمل. وسيُختار الشركاء على أساس خبرتهم المتخصصة وسينتمون إلى قارات مختلفة لضمان إدماج وجهات نظر مختلفة طوال فترة المبادرة.

المجموعة 1

تعزيز سبل منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني

1. الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات

تحليل المشكلة

إن جوهر فلسفة العديد من القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف يهدف في المقام الأول إلى منع ارتكاب انتهاكات القانون الدولي الإنساني أساساً. ويُشكّل بناء بيئة مواتية لاحترام القانون الدولي الإنساني عملية مستمرة تنمو خطوة بخطوة ويوماً بعد يوم، وتبدأ قبل اندلاع النزاعات. ومع كل معاهدة تُصدّق، وكل تشريع يُسنّ، وكل تدريب يتلقّاه العسكريون والمدنيون، يُعزّز إطار العمل والممارسات الجيدة التي ترسّخ الامتثال كإجراء تشغيلي موحّد، مما يجعلها أكثر قدرة على مقاومة انهيار احترام القانون الدولي الإنساني عند وقوع النزاعات.

وعملت اللجنة الدولية لعقود عديدة على دعم الدول في التصديق على المعاهدات وتنفيذ القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية، والممارسات والسياسات، والهياكل والتدريبات. واستناداً إلى عمل اللجنة الدولية المتواصل في جمع الممارسات الجيدة في شتى أنحاء العالم، فهي تمتلك ثروة من المعلومات وتتمتع بخبرة في ما يصلح وما لا يصلح لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وأُحرز تقدم كبير في مجال منع الانتهاكات، بما في ذلك في مجالات أخرى ومجموعات أخرى من القوانين، سواء من حيث المضمون أو المنهجية. وعلى سبيل المثال، ازدهرت الأبحاث الأكاديمية بشأن المنع الهيكلي للانتهاكات، وأُحرز تقدم كبير في فهم التأثيرات السلوكية التي يمكن أن تدعم جهود منع الانتهاكات. ومن أبرزها الدراسة بشأن *جذور ضبط النفس في الحرب*، التي نشرتها اللجنة الدولية في عام 2018. وفي موازاة ذلك، انخرط عدد متزايد من المنظمات في أنشطة منع الانتهاكات، وقدّم وجهات نظر جديدة ومنهجيات متنوعة في هذا المجال.

وسبق أن جُمع بعض هذه البيانات واستُخلصت منها توصيات واضحة لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وعلى سبيل المثال، يشكل تنفيذ الالتزامات الدولية في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية أساساً يمكّن من الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويستمر البحث في جوانب أخرى، مثل العلاقة بين كمية ونوعية التدريب على القانون الدولي الإنساني واحترام القانون الدولي الإنساني.

الهدف

سيعتمد مسار العمل هذا على الخبرة المكتسبة من مختلف أنحاء العالم في مجال منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ويستطلع سبلاً جديدة للقيام بذلك. وسيركّز على تحديد الممارسات الجيدة والاستراتيجيات والمنهجيات الناجحة في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وسيخلص إلى وضع توجيهات عملية وقائمة على الأدلة لبناء بيئة مواتية لاحترام القانون الدولي الإنساني.

العملية

ستضم هذه العملية خبراء من مختلف التخصصات (الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والعسكريون والممارسون) لتبادل المعارف، والتعلّم من التجارب، وتعزيز تحديد الاستراتيجيات الفعالة لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. واستناداً إلى الأبحاث الأساسية التي هدفت إلى تحديد التحديات الحالية التي تواجه منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ستستعرض سلسلة من الاجتماعات المنهجيات الحالية لمنع الانتهاكات والأمثلة الناجحة على احترام القانون الدولي الإنساني، وستصيغ توصيات بشأن السياسات الفعالة لمنع الانتهاكات. وستُعدّ وثيقة عامة لتوحيد المناقشات والنتائج والتوصيات العملية لاجتماعات الخبراء الثلاثة.

النتيجة المتوخاة

- توصيات ملموسة وعملية بشأن منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

2. اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني

تحليل المشكلة

إن اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني هيئات استشارية أنشأتها الحكومات لتعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه على المستوى الوطني. وتتألف عادة من ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية، وغالباً من وزارات الشؤون الخارجية والدفاع والعدل، وفي بعض الحالات من وزارات إضافية (وزارة التعليم ووزارة الداخلية)، فضلاً عن أعضاء من القضاء، ومن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، ومن الأوساط الأكاديمية في حالات قليلة. وتختلف تركيبتها ووظائفها المحددة من بلد إلى آخر، حسب الأولويات الوطنية والأطر القانونية.

ويوجد اليوم 119 لجنة منشأة في شتى أنحاء العالم. ولكن يعمل حوالي نصف هذه اللجان فقط بفعالية. وتختلف المهام والوظائف بدرجة كبيرة بين اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني التي تعمل بفعالية، وتتراوح بين كونها آلية تنسيق بسيطة بين الوكالات الحكومية إلى اضطلاعها بدور استشاري في مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وأثبتت اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، حيث تؤدي مهمة واسعة النطاق، أنها أدوات قوية لإحداث تغييرات محلية: الشروع في إصلاح تشريعي، والدعوة إلى التصديق على المعاهدات، وإعداد برامج تدريبية شاملة للجمهور المحلي (العسكريون والدبلوماسيون، والشباب وغيرهم)، وقيادة عملية نشر التقارير الطوعية عن التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني.

واليوم، لا يزال أمام اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني إمكانيات كبيرة لتكون أكثر كفاءة في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وما سيساعد في هذا الاتجاه تحديد الممارسات الجيدة التي تقود إلى استراتيجيات فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج، فضلاً عن المحاكاة الإيجابية بين اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني لمواصلة التقدم في التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني.

الهدف

سيشجع مسار العمل هذا على تبادل الآراء بين الدول بشأن الممارسات الجيدة القائمة حالياً في شتى أنحاء العالم فيما يتّصل بمهمة اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، وتكوينها وأدوارها وواجباتها. وقد يفضي إلى صياغة ميثاق عالمي للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني. وقد يقدّم هذا الميثاق، دون أن يكون ذا طابع إلزامي، توجيهات لدعم اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في إحداث أثر واضح على التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، ومن ثم على احترامه. وبناءً على المناقشات مع اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني خلال هذه العملية التي ستدوم عامين، يمكن أن تشمل النتيجة الإضافية إنشاء تحالف عالمي، وهو مجتمع عالمي من اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

العملية

سيُنظّم في الجزء الأول من عام 2025 مؤتمر عبر الإنترنت للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني لتقديم العملية ودعوة اللجان إلى الانضمام والبدء في تحديد المجالات المختلفة التي يمكن أن تغطيها الوثيقة الختامية. وسيتكوّن مسار العمل بعد ذلك من اجتماعات إقليمية للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني، تُنظّم خلال عام 2025 في جميع المناطق. وستُدعى أيضاً الدول التي ليس لديها لجنة وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني، ولكنها مهتمة بإنشائها. وستوّفر هذه الاجتماعات الإقليمية مجالاً لتحديد معايير ملموسة ينبغي أن تسعى اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني إلى اتباعها. وفي مرحلة ثانية، ستُعرض جميع التوصيات المقدمة خلال الاجتماعات الإقليمية على جميع اللجان الموجودة للحصول على مزيد من التعقيبات. وسيُقدّم مشروع أولي لميثاق محتمل خلال الاجتماع العالمي للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، المزمع عقده في النصف الأول من عام 2026.

النتيجتان المتوخيتان

- توصيات ملموسة وعملية (ربما في شكل ميثاق عالمي للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني) بشأن مهمة اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، وتكوينها وأدوارها وواجباتها.
- إمكانية إنشاء تحالف عالمي للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

3. القانون الدولي الإنساني والسلام

تحليل المشكلة

يوجد حالياً أكثر من 120 نزاعاً مسلحاً نشطاً في شتى أنحاء العالم، يشارك فيها أكثر من 60 دولة و120 مجموعة مسلحة من غير الدول. ويحدث الارتفاع في عدد النزاعات المسلحة بشكل رئيسي في بلدان متضررة أصلاً من نزاعات مسلحة أخرى، وتعيش أجيال من الناس في مثل هذه الحالات من النزاعات التي تمتد لعقود من الزمن. وأدى هذا الارتفاع الحاد في النزاعات إلى عواقب إنسانية وبيئية كارثية تدوم لسنوات وعقود بعد توقف الأعمال العدائية. وفي المقابل، تضع مسألة تجاهل القانون الدولي الإنساني عقبات أخرى أمام تحقيق السلام.

وفي الوقت الذي تطّلع فيه الدول والشعوب إلى تحقيق سلام وأمن دائمين، من المنطقي القول إن الامتثال للقانون الدولي الإنساني، من خلال الحد من التكلفة البشرية والمجتمعية والبيئية والاقتصادية للحرب، يعزّز بيئة مواتية لتحقيق السلام، لديها القدرة على وقف دوامة العنف التي لا نهاية لها.

الهدف

سيحدّد مسار العمل هذا بعض الروابط القائمة بين احترام القانون الدولي الإنساني وتحقيق السلام، ويدّل بشكل خاص على أن احترام القانون الدولي الإنساني يمثل أداة فعالة لوقف التصعيد، وتهيئة مجال للمفاوضات من أجل تحقيق السلام، والحفاظ عليه على المدى الأبعد. وسيركز على القانون الدولي الإنساني والسلام في ثلاث مراحل: قبل النزاعات المسلحة (خلال وقت السلم)؛ وأثناء النزاعات المسلحة؛ وبعد النزاعات.

العملية

سيتألف مسار العمل هذا من سلسلة من الاجتماعات تضم خبراء ودول. وسيبحث الاجتماع الأول كيف يساهم احترام التزامات القانون الدولي الإنساني في وقت السلم في ضمان الاستقرار، وسيدرس بصفة خاصة التنفيذ الوطني ونزع السلاح. وسيتعمق الاجتماع الثاني في الأسئلة المتعلقة بالطريقة التي يساهم بها احترام القانون الدولي الإنساني في وقف التصعيد والوساطة والتفاوض من أجل السلام أثناء النزاعات المسلحة. وسيشمل مسار العمل مناقشات في مجالات من قبيل كيفية مساهمة انتهاكات القانون الدولي الإنساني في التشدد والتطرف، اللذين يسفران بدورهما عن مزيد من العنف، والطريقة التي يمكن بها للقانون الدولي الإنساني أن يشكل عاملاً في المفاوضات من أجل السلام ويدعمها. وسيستطلع اجتماع الخبراء الثالث مسألة احترام القانون الدولي الإنساني في أعقاب النزاعات كعنصر من عناصر تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وتظل العديد من التزامات القانون الدولي الإنساني سارية حتى بعد توقف الأعمال العدائية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعادة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين إلى أوطانهم أو المعاقبة على جرائم الحرب. ويمكن أن تساهم التزامات القانون الدولي الإنساني هذه في إيجاد حل يمكّن المجتمعات من المضي قدماً، وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق سلام دائم.

النتيجة المتوخاة

- توصيات ملموسة وعملية بشأن الاستفادة من مساهمة القانون الدولي الإنساني في تحقيق السلام.

المجموعة 2

بناء فهم مشترك للحماية الفعالة في النزاعات المسلحة

4. حماية البنية التحتية المدنية

تحليل المشكلة

تتّصف النزاعات المسلحة اليوم، ولا سيما في المناطق الحضرية، باتساع رقعة الدمار الذي يطال الممتلكات والبنية التحتية المدنية الخاصة والعامة.

ويكفل مبدأ التمييز ومبدأ التناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي الإنساني حماية الأعيان المدنية من الهجوم ومن الضرر المفرط؛ وينص مبدأ الاحتياطات على أن تتّخذ أطراف النزاعات جميع الاحتياطات العملية لتجنب الإضرار بالأعيان المدنية أو تقليل هذا الضرر إلى الحد الأدنى.

ويثير التناقض القائم بين المبدأ الأساسي الذي يقضي بتجنب تعريض الممتلكات المدنية لآثار الحروب والواقع الذي نشهده اليوم تساؤلات عن كيفية تفسير القواعد وتطبيقها. وعلى وجه التحديد، سيُفيد التوضيح والتوجيه العملي في بيان المعالم المحددة لتعريف "الهدف العسكري" بموجب القانون الدولي الإنساني. ويمثل تعريف "الهدف العسكري" جزءاً محورياً من هدف القانون الدولي الإنساني وقدرته على تنظيم الأعمال العدائية بغية حماية السكان المدنيين.

وعلى سبيل المثال، تثير النزاعات المسلحة المعاصرة قلقاً بالغاً بشأن استهداف الأعيان التي يستخدمها المدنيون والعسكريون في آن واحد (أي ما يسمى بـ "الأعيان ذات الاستخدام المزدوج")، والأعيان التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرات العدو على خوض الحرب ولكنها تدعم المجهود الحربي للعدو.

وتنشأ تحديات أيضاً فيما يتعلق بالاحتياطات التي يتعيّن اتخاذها لضمان احترام مبدأ التمييز أثناء الأعمال العدائية، وخاصة ما يتّصل بتحديد الأهداف والتحقّق منها، وعندما يستخدم المدنيون والعسكريون البنية التحتية في آن واحد.

الهدف

سيهدف مسار العمل هذا إلى توضيح مفهومي الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وسيساهم في تعزيز حماية البنية التحتية المدنية أثناء النزاعات المسلحة.

العملية

سيتكوّن مسار العمل هذا من اجتماعين للخبراء على الأقل، بما يشمل خبراء عسكريين وحكوميين وأكاديميين وغيرهم، إلى جانب ممثلين من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، من جميع مناطق العالم. وفي إطار التحضير لهذين الاجتماعين، سيُرسل استبيان إلى الخبراء وستُعدّ وثائق معلومات أساسية.

النتيجة المتوخاة

- توصيات ملموسة وعملية بشأن حماية البنية التحتية المدنية أثناء الأعمال العدائية.

5. المستشفيات: تحقيق حماية مجدية في النزاعات المسلحة

تحليل المشكلة

تؤدي المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى وظيفة منقذة للحياة بالنسبة إلى الجرحى والمرضى، سواء كانوا أصدقاء أو أعداء. وتضمنت معاهدات القانون الدولي الإنساني منذ نشأتها في عام 1864، الحماية الخاصة للمرافق الطبية التي تهدف إلى ضمان أداء الوظائف الطبية دون التعرض لهجمات أو تدخل عسكري آخر. ورغم التدوين الشامل لهذه القواعد في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، شكّلت الهجمات على المرافق الطبية وأشكال إساءة استخدامها السمات البارزة للنزاعات المسلحة على مدى العقود الماضية. واستجابت اللجنة الدولية لهذه الظاهرة المثيرة لقلق بالغ في عام 2011 بإطلاق مبادرة تاريخية بشأن الرعاية الصحية في خطر. وبناءً على هذا الزخم، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2286 في عام 2016 بشأن حماية الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والمرافق ووسائل النقل الطبية في النزاعات المسلحة.

وعند تقييم الوضع في عام 2024، يتّضح أن حماية المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى لا تزال مشكلة كبيرة، إذ أفاد نظام ترصّد الهجمات على الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية بوقوع مئات الهجمات في الأشهر الأولى من عام 2024، في بلدان تشهد نزاعات مسلحة. ويترتب على تدمير المستشفيات والمرافق الطبية آثار مدمّرة فورية وطويلة الأجل.

وينص القانون الدولي الإنساني على أن الحماية الخاصة هي القاعدة، وأن فقدان هذه الحماية هو الاستثناء، إذ يمكن أن تفقد المستشفيات حمايتها إذا استُخدمت لارتكاب أعمال ضارة بالعدو. وغالباً ما تشكل هذه الأعمال انتهاكات محددة للقانون الدولي الإنساني. ولكن هذا لا يعني أن الرد على هذه الأعمال في حِلّ من أي قيود. وينص القانون الدولي الإنساني على أنه يتعيّن توجيه إنذارات في مثل هذه الظروف، وتطبيق قواعد التمييز والتناسب والاحتياطات التي ينبغي أن تفيد في الحد من الضرر الواقع. وعلى مدى السنوات الماضية، أكدت أطراف النزاعات المسلحة بوتيرة مثيرة للقلق أن المستشفيات تُستخدم بطريقة تؤدي إلى فقدان الحماية من الهجوم. وكثيراً ما تتسبّب الهجمات التي تعقب ذلك في دمار هائل وتعطل عمل المرافق. وسيكون من المفيد توضيح الطريقة التي تفسّر بها أطراف النزاعات المسلحة وتنفذ الشروط الصارمة التي يجب استيفاؤها قبل شن هجوم أو أي عملية عسكرية أخرى على مرفق طبي فقد حمايته.

الهدف

سيسعى مسار العمل هذا إلى إعادة تأكيد قوة الحماية التي تتمتّع بها المستشفيات في القانون الدولي الإنساني من خلال توضيح بعض المفاهيم التي تشكل جوهر الحماية الخاصة للمرافق الطبية بموجب القانون الدولي الإنساني. وسيُنجز ذلك بهدف التأثير في سلوك الأطراف المتحاربة لتجنب شن الهجمات على المستشفيات أو تقليلها إلى الحد الأدنى، وتقليل التدخل في وظائفها الطبية إلى أدنى حد، وتجنب أشكال إساءة استخدام هذه المرافق. وقد يستطلع مسار العمل أيضاً السبل الإجرائية لتحسين حماية المستشفيات.

العملية

سيتألف مسار العمل هذا من سلسلة من المشاورات مع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والأوساط الأكاديمية. وستهدف المشاورات إلى مناقشة التوصيات الحالية بشأن حماية المستشفيات وتوضيح القانون القائم وبناء فهم مشترك للمفاهيم الرئيسية.

النتيجة المتوخاة

- توصيات ملموسة وعملية بشأن حماية المستشفيات في النزاعات المسلحة.

6. تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

تحليل المشكلة

إن اعتماد العالم المتزايد على التقنيات الرقمية وتقنيات الاتصال بالإنترنت يوفّر فرصاً هائلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والإنسانية ومجالي المعلومات والاتصالات. وفي أوقات النزاع المسلح، يمكن أن يساعد الاتصال بالإنترنت والحصول على المعلومات في إنقاذ حياة الأشخاص وتحسينها. وأصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اليوم لا غنى عنها في تقديم مجموعة من السلع والخدمات الأساسية إلى السكان المدنيين، وفي التماس المدنيين وتلقّيهم معلومات عن الأماكن التي توفّر لهم الأمان والمساعدة، وفي الحفاظ على الروابط العائلية.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يخلف استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسائل وأساليب حربية آثاراً مدمّرة على الناس والمجتمعات. وقد شهدت النزاعات الأخيرة عدداً غير مسبوق من العمليات السيبرانية التي نفّذتها دول وجهات فاعلة من غير الدول، والتي استهدفت البنية التحتية المدنية الحيوية (مثل الكهرباء أو الماء)؛ والمعلومات الضارة التي تسبّب انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو تحرض عليها؛ وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقوّض العمل الطبي والإنساني. وما نلاحظه اليوم ينذر بما هو آت في المستقبل: إذ مع اعتماد المجتمعات على التقنيات الرقمية، ستصبح الأنشطة المغرضة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة مصدر قلق متزايد بالنسبة إلى المدنيين.

وفي حين يسود اتفاق عام اليوم على أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق النزاعات المسلحة، لا يزال يتعيّن التوصل إلى فهم مشترك لكيفية تقييد قواعد القانون الدولي الإنساني الحالية للعمليات السيبرانية وغيرها من الأنشطة المغرضة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة، أو بناء عناصر هذا الفهم أو التعمّق في دراسته.

الهدف

سيهدف مسار العمل هذا إلى التشجيع على بلورة اتفاق بين الدول بشأن الطريقة التي يفرض بها القانون الدولي الإنساني قيوداً على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة لحماية السكان المدنيين من الضرر. وسيركز على المسائل القانونية الرئيسية، بما فيها القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعطل الأعيان المدنية، وتلحق الضرر بالبيانات المدنية أو تتلفها، وتتدخل في العمل الطبي والإنساني. وسيهدف كذلك إلى بناء فهم مشترك للقيود المستندة إلى القانون الدولي الإنساني على انتشار المعلومات الضارة، والطريقة التي يعالج بها القانون الدولي الإنساني مسألة مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة.

العملية

سيتألف مسار العمل هذا من سلسلة من المشاورات. وسيرتكز إلى عدد من الاجتماعات الحضورية في جنيف ستُدعى إليها جميع البعثات الدائمة، التي ستكّملها حسب الحاجة اجتماعات غير رسمية وافتراضية موجهة إلى خبراء على مستوى العواصم، ومشاورات للخبراء، ومحادثات إقليمية أو ثنائية. وفي عام 2025، سينصب التركيز على تيسير تبادل وجهات النظر بين الدول، فضلاً عن إسهامات الأطراف المعنية، بشأن القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة، من أجل تحديد النواتج المرجوة. وفي مرحلة ثانية، وبناءً على هذا التبادل، سيتّجه مسار العمل نحو تصميم النواتج المرجوة.

النتيجة المتوخاة

- توصيات ملموسة وعملية بشأن الالتزام بالحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للسكان المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من الخطر الناجم عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة.

7. تحديث مفهوم الحرب البحرية

تحليل المشكلة

أدت العمليات البحرية أدواراً مهمة في العديد من النزاعات المسلحة المعاصرة. وإضافة إلى ذلك، غيّرت التطورات التكنولوجية السريعة الطريقة التي تُشن بها الحروب البحرية، وأدخلت تكتيكات وقدرات وتعقيدات جديدة. ونتيجة لذلك، تمعن العديد من الدول النظر في التزاماتها القانونية لضمان حماية قوية للمدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع مجالات الحرب. ويشمل هذا الاعتبارات المتعلقة بحماية البحارة المدنيين والشحن التجاري، والحفاظ على البيئة البحرية، والتخفيف من حدّة آثار العمليات العسكرية الحديثة والواسعة النطاق في البحر على السكان المدنيين والموارد.

الهدف

يهدف مسار العمل هذا إلى معالجة العديد من المسائل الإنسانية الحرجة الناشئة عن النزاعات البحرية الحديثة، مثل حماية البنية التحتية المدنية الحيوية والمدنيين في جميع المجالات، وحماية الجرحى والمرضى والغرقى والموتى من العسكريين في البحر، والآثار البيئية، وسلامة الشحن التجاري. وسيعكس الحاجة الملحة إلى إعادة تأكيد القواعد الدولية التي تحكم النزاعات المسلحة المعاصرة في البحر، وتوضيحها، بل حتى تعزيزها.

العملية

بعد صياغة وثائق معلومات أساسية بشأن بعض المفاهيم ذات الصلة في قانون الحرب البحرية، وجمع الممارسات القائمة لدى الدول، ستُنظم سلسلة من المشاورات مع الدول والخبراء. وسيتمثل الهدف في مناقشة أهمية أن توفّر القواعد التي تحكم النزاعات المسلحة المعاصرة في البحر الحماية الكافية للأشخاص والأعيان من الخطر الناجم عن الحروب البحرية، وإعادة التأكيد على هذه الأهمية. وستُجمع نتائج المشاورات في وثيقة توجيهية توضح المعايير اللازمة للحد من التكاليف البشرية للحروب البحرية.

وتهدف الوثيقة التوجيهية إلى إرشاد أي عملية إعادة تأكيد وتوضيح تتعلق بقانون الحرب البحرية. ويشمل ذلك بشكل خاص العملية الجارية لتحديث دليل سان ريمو بشأن النزاعات المسلحة في البحار لعام 1994، التي ستستمر بالتوازي مع المبادرة العالمية وتستفيد من مثل هذه التوجيهات وتدعم في الوقت ذاته تحديد المسائل الإنسانية الحرجة الناشئة عن النزاعات البحرية الحديثة.

النتيجة المتوخاة

- توصيات ملموسة وعملية بشأن الالتزام بحماية الأشخاص والأعيان من المخاطر الناجمة عن الحروب البحرية الحديثة، بهدف تجنب تكلفتها البشرية.

مشاركة الدول في المبادرة

ستكون جميع مسارات العمل متاحة لكافة الدول، إذ تهدف هذه المبادرة العالمية إلى تحقيق انتشار عالمي، وبذل جهود مخصصة لضمان المشاركة الشاملة لعدة مناطق.

وعلى وجه التحديد، ستُدعى إلى الانضمام كل دولة تعرب عن اهتمامها بالمشاركة في المبادرة والمساهمة في الهدف المشترك المتمثل في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وحماية الأشخاص والأعيان أثناء النزاعات المسلحة. ولن تكون هناك أي عملية رسمية لدمج الدول، إذ سيستند الدمج في المبادرة إلى قرار الدول بالمشاركة الفعالة والبناءة في مسار عمل واحد أو أكثر من مسارات العمل، حسب اهتمام هذه الدول وقدرتها.

ولذلك، ينبغي للدول المهتمة بالانضمام إلى المبادرة أن تعرب عن اهتمامها للجنة الدولية، بما يشمل ذكر مسار أو مسارات العمل التي تهتم بها بشكل خاص. ويمكن بعد ذلك الانضمام إلى المبادرة من خلال إعلان رسمي يؤكد الالتزام السياسي للدولة بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، من خلال تقديم طلب بالمشاركة في رئاسة مسار عمل أو استضافة مشاورات، أو دعم المبادرة بأي طريقة أخرى ذات صلة.

التواصل معنا

للحصول على مزيد من المعلومات أو طرح أي أسئلة، يُرجى التواصل مع اللجنة الدولية عبر البريد الإلكتروني التالي: ihlinitiative@icrc.org.

الملحق الأول

العرض البياني للمبادرة العالمية

المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني

الهدف من المبادرة

الهدف الشامل: تجديد الإرادة السياسية

تعزيز سبل منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني
- الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات
- اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني
- القانون الدولي الإنساني والسلام

بناء فهم مشترك للحماية الفعالة في النزاعات المسلحة
- البنية التحتية المدنية
- المستشفيات
- العمليات السيبرانية/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- الحرب البحرية

طريقة تحقيق الهدف

2025
الربع الأول
الربع الثاني
الربع الثالث
الربع الرابع
2026
الربع الأول
الربع الثاني
الربع الثالث
الربع الرابع

المجلس الاستشاري

المجموعة الأساسية المكوّنة من ست دول

إنشاء مجلس استشاري

المرحلة الأولى:
البحث والمشاورات

- اجتماعات الخبراء
- المشاورات مع الدول
- تبادلات منتظمة للآراء عبر الإنترنت
- الأبحاث المكتبية

النتائج في المرحلة المتوسطة

المرحلة الثانية:
توحيد النتائج وتقديم التوصيات

- اجتماعات الخبراء
- المشاورات مع الدول
- تبادلات منتظمة للآراء عبر الإنترنت
- الأبحاث المكتبية
- صياغة التوصيات

النتائج المتوخاة

- إعادة تأكيد أهمية القانون الدولي الإنساني
- إعداد التقارير
- إعداد مبادئ توجيهية تضم مجموعة من التوصيات

الاجتماع العالمي لاحترام مبدأ الإنسانية في الحروب

الملحق الثاني

الجدول الزمني

المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني

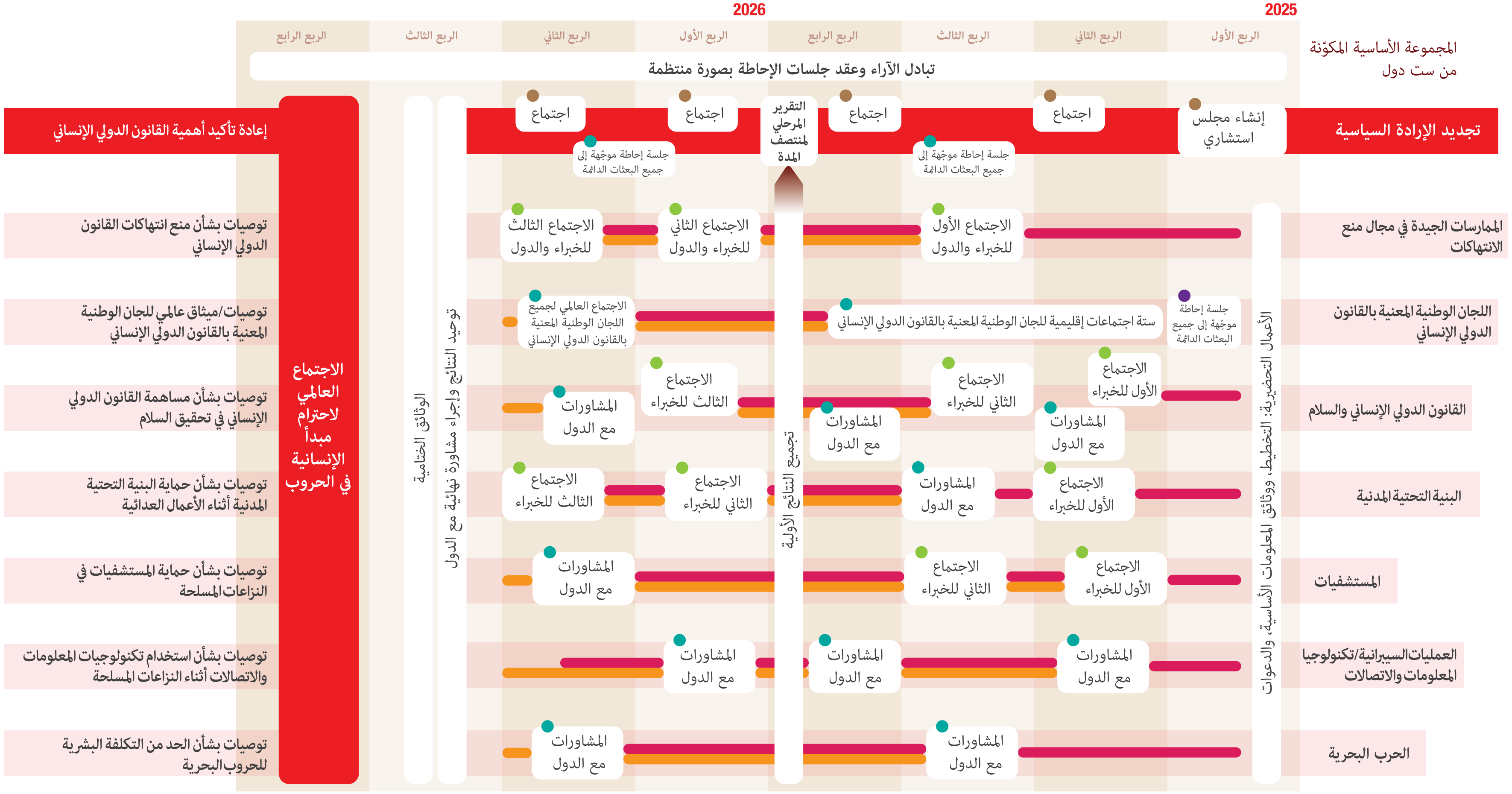

- ● الأبحاث المكتبية، والمقابلات الإلكترونية مع الخبراء، وجمع الممارسات
- ● اجتماعات على شبكة الإنترنت مع الدول
- ● مشاورات حضورية مع الدول
- ● اجتماعات الخبراء (على المستوى التقني)
- ● توحيد النتائج، وصياغة التقارير الموجزة والنتائج الأولية
- ● المجلس الاستشاري

* يُرجى العلم بأن هذا الإطار الزمني مقدم على سبيل الإرشاد فقط، وستتلقّون العدد الدقيق والتواريخ المحددة للاجتماعات والمشاورات في الوقت المناسب. وإضافة إلى ما هو معروض هنا، ستعقد اللجنة الدولية عدداً من الاجتماعات الإقليمية والعالمية بشأن القانون الدولي الإنساني للتشاور مع الدول بشأن مسارات العمل المختلفة.

تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتضررين من النزاعات المسلحة وأعمال العنف الأخرى في جميع أنحاء العالم، باذلة كل ما في وسعها لحماية أرواحهم وكرامتهم وتخفيف معاناتهم، وغالباً ما تفعل ذلك بالتعاون مع شركائها في الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتسعى المنظمة أيضاً للحيلولة دون تعرض الناس للمشقة، بنشر القانون الإنساني وتعزيزه، ومناصرة المبادئ الإنسانية العالمية.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
84 شارع 104، حدائق المعادي، القاهرة، مصر
الهاتف: 541 81 252 202+ فاكس: 566 81 252 202+
Email: cai_rcc@icrc.org www.icrc.org/ar

© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، كانون الأول/ ديسمبر 2024

facebook.com/ICRCarabic
https://x.com/ICRC_ar
instagram.com/icrcarabic

ICRC

4847/004 01.2025